

## قطاع الصرافة في مدينة الخليل

تركز هذه الدراسة على تشخيص واقع القطاع ومحدداته وما هية الخدمات التي يقوم الصراف بها وهيكلا هذا القطاع والعوامل المؤثرة فيه وكذلك باستخدام نموذج قوى بورتر

يستخدم فريق البحث المنهج الوصفي التحليلي لاجراء هذه الدراسة والذي يعتمد على دراسة الظاهرة وتحديد حوائصها ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها واسبابها واتجاهاتها وذلك لملائمة الاسلوب لطبيعة مشكلة الدراسة ويجدر بفريق البحث هنا الاشارة الى ان مصدر الاحصائيات والارقام في تحديد العاملة في القطاع هي سلطة النقد الفلسطينية كمسئول مباشر عن منح التراخيص اللازمة ومتابعة العاملين في القطاع تم استخدام اداتين للدراسة وهما الاستبانة بشكل اساسي فقد تم بناء الاستبانة للتعرف على قطاع الصرافة في مدينة الخليل واقعه وتحدياته من وجهة نظر اصحاب محلات الصرافة والمقابلات الشخصية بشكل ثانوي حيث تم اجراء المقابلات للتعرف على القطاع ورسم فكرة عنه وتم توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة باكملة ويتكون من 20 صراف في مدينة الخليل وعدها 20 استبانة تم استعادة 18 منها وقد تم تحليلها ومعالجتها

تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات بعد تحليل البيانات اهمها ان فريق البحث توصل الى ان قطاع الصرافة يمتاز بجاذبية كبيرة بعد استخدام قوى بورتر الخمسة التي لم تكن ذات تأثير كبير على القطاع وان نسبة المخاطرة في القطاع كانت منخفضة توصل فريق البحث الى هذه النتيجة من خلال مجموعة من النتائج الوراثة في الدراسة

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان اهمها توصية فريق البحث العاملين في هذا القطاع في حال تمكنهم من تحقيق التمايز ان يركزوا على ابراز وجود هذه الميزات والخدمات للناس لجذب اكبر عدد من الزبائن وزيادة حصتهم السوقية وتوصية فريق البحث العاملين في هذا القطاع بالتركيز على الخدمات التي تمكنهم من زيادة التمايز في هذا المجال والبحث عن خدمات جديدة ومتميزة بشكل مستمر وتوصية فريق البحث سلطة النقد والجهات الرسمية العمل على تسهيل عمل القطاع من اجل دعم كل القطاعات التي ترتبط بالصرافة مثل قطاع التجارة الخارجية وتوصية فريق البحث سلطة النقد ان تقدم معلومات اكبر من خلال موقعها الالكتروني بحيث تكون كافية ومحدثة بشكل مستمر لتساعد في اغراض البحث العلمي فريق الجهات الرسمية ذات العلاقة بتنظيم ورشات عمل بالشراكة مع العاملين بالقطاع من اجل النهوض بالقطاع وتطويره وتوصية فريق البحث السلطات الرسمية بالاهتمام بشكل اكبر بقطاع السياحة لما له من اثار ايجابية على اقتصاد البلاد عامة والقطاع خاصة وتوصية فريق البحث المستثمرين الدخول الى القطاع نظرا لجاذبيته بناء على ما توصل اليه الفريق من نتائج